

# التعددية بـ (اللام) في تحقيقات اللغويين

أ. د محمد ضاري حمادي  
(عضو المجمع العلمي العراقي)

« أسف »

خطأ أسعد داغر<sup>(٣)</sup>، وكمال ابراهيم<sup>(٤)</sup>، والدكتور مصطفى جواد<sup>(٥)</sup>، وعباس أبي السعود<sup>(٦)</sup>، وزهدي جار الله<sup>(٧)</sup>، ومحمد الكرياسي<sup>(٨)</sup> ... ان يعدى الفعل « اسف » باللام في نحو: هذا مما يؤسف له، ويؤسف لحدثه ... وأوجبوا استعمال « على » فيقال: يؤسف عليه، ويؤسف على حدثه ... ورأى آخرون منهم أنيس المقدسي<sup>(٩)</sup>، ومحمد العدناني<sup>(١٠)</sup> ... (من الافراد) ومجمع اللغة العربية بالقاهرة (من الهيآت)<sup>(١١)</sup> صحة ان يقال: « اسف له » بمعنى تالم ونم، وقد ثبت المجمع ذلك في معجميه: الوسيط والكبير. وعلى هذا وجب العود الى الاصول لإدراك الصواب المنشود ....

- صحاح اللغة [ء س ف] :
- « وقد اسف على ما فاته » ، « واسف عليه » .
- مقاييس اللغة [ء س ف] :
- « يقال : اسف على الشيء » .
- العباب الزاخر [ء س ف] :
- « يقال : اسف عليه - اي : غضب » - « كان ابن المبارك يتأسف على سفيان الثوري » .
- لسان العرب [ء س ف] :

كنت كتبت بحثين في مواقف علماء العربية - قداماء ومحدثين - من التعددية بحروف الجر . اما احدهما فعنوانه : « التعددية بالباء في تحقيقات اللغويين »<sup>(١)</sup> . واما الاخر فعنوانه : « التعددية بالحرف « على » في تحقيقات اللغويين »<sup>(٢)</sup> . وهانذا اقدم هذا البحث في التعددية باللام . وقد عرض البحتان السابقان اختلاف العلماء في تراكيب مخصوصة بتعددية افعال - او ما يتصل بها من الصيغ كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول ... الخ - الى مفعولاتها بالباء ( في البحث الاول ) ، ويعلى ( في البحث الثاني ) ... ثم انتهى كل بحث الى ما خلص اليه من رأي في تلك التراكيب رآه يوافق الحقيقة الاستعمالية في عصور الفصاحة اللغوية ، بعد الاستدلال المطلوب على وفق مقتضى البحث العلمي واصوله . وعليه ، يخوض البحث الثالث هذا في اختلاف جديد بين اولئك العلماء في التراكيب التي وجد هذا البحث انهم مختلفون فيها ، ولم ينتهوا حتى يومنا الى قول تجتمع عليه الكلمة ؛ فكان لهذا الامر اثره الذي جعل المحققين اللغويين اليوم لا يجتمعون على نتيجة واحدة يأخذ بها المتكلم او الكاتب في مختلف ميادين الحياة العلمية والعملية !!

إن ما يبتغيه هذا البحث إنما هو الوقوف على ما أبداه المحققون اللغويون في القديم وفي الحديث ، والنظر في ذلك لاستخلاص الموقف الذي يراه هذا البحث موافقاً لطبيعة العربية ، وحقيقة استعمالات الفصحاء ؛ إنهاء للخلاف في تلك التراكيب ، حتى يستقر القول فيها ؛ على حالة موحدة مصطفاة .

« وقد اسف على ما فاته » ، « واسف عليه » ( وذلك ما في صحاح اللغة ) « ابن الانباري : اسف فلان على كذا وكذا ، وتأسف ؛ وهو متأسف على ما فاته » ( الزاهر ١ / ٣١٤ ) .  
- تاج العروس [ ء س ف ] :

« اسف عليه » ، « ابن الانباري : اسف فلان على كذا وكذا وتأسف وهو متأسف على ما فاته » ( الزاهر ١ / ٣١٤ ) .  
من الواضح ان المعاجم متضاربة على ان الفعل « اسف » وما يتصل به من الصيغ ، وما يحمل من دلالات اهمها الحزن والجزع والغضب<sup>(١٢)</sup> ... إنما يتعدى بحرف الجر « على » ، ولم تذكر تلك المعاجم الاصلية على طول حقب التاريخ اي استعمال لحرف الجر « اللام » عن عصور الفصاحة . وعلى هذا ليس مطمئناً إقرار هذا الاستعمال ، والخروج عن ذلك الاجماع !! اما المجوزون فقالوا بأن الفعل « أسف » اذا عُدي باللام فإنه أنثى يكون بمعنى « ندم » ، وعليه لا خطأ ولا تخطئة ! فنص المعجم الوسيط والمعجم الكبير على هذا : « اسف له : تالم وندم » واحتج المعجم الكبير بقول مهيار الديلمي ( المتوفى ٤٢٨ هـ ) :

أسفت لحلم كان لي يوم باري

فأخرجه جهل الصباية من يدي<sup>(١٣)</sup>  
وقد رد انيس المقدسي في مقالته الموسومة بـ : « التزمتم في النقد اللغوي » هذا المعنى ، قائلاً بأن « اسف » اذا عدي باللام كان بمعنى الندم<sup>(١٤)</sup> . ثم سار على ذلك محمد العدناني<sup>(١٥)</sup> .

ومن المعلوم ان عصور الفصاحة والاحتجاج اللغوي تقع قبل منتصف القرن الثاني الهجري ، فاین هذه العصور من القرن الخامس الهجري الذي توفي فيه الشاعر مهيار الديلمي ؟! من قال بأن هذا الشاعر ومن عاش في عصره هم من حجج اهل اللغة وعلمائها المتقدمين ؟! ولهذا ، ليس لاحد ان يلوم اصحاب المعاجم الاصلية على انهم لم يلتفتوا الى كلام المولدين الذين ظهروا بعد عصور الاحتجاج ؛ فإن اللغة المنقولة عن تلك العصور الصافية هي اللغة الفصيحة الصحيحة النقية من كل شائبة البعيدة من كل انحراف . ومن هنا لم ينص اصحاب تلك المعاجم الكبرى المعتمدة على اي استعمال للفعل « اسف » متعدياً باللام . فما حاجتنا اليه ؛ وبين ايدينا استعماله الصافي الحقيقي المثبت في المظان ، المدعوم بالشواهد العالية ؟!

وللعدناني مستند اخر هو قول نقله ابو علي القالي في « النوادر » جاء فيه : « فوجد زوجته الثانية قد ماتت حزناً عليه ، وأسفاً لفراقه »<sup>(١٦)</sup> . ويعد هذا القول وبيت مهيار الديلمي المسوق آنفاً ، كل ما لدى المجوزين من « شواهد » في تجويزهم التعدي باللام . قال العدناني بعد ان ذكر بيتاً في « طوق الحمامة » لابن حزم قاله شاعر مجهول : « ونحن لا نستطيع الاعتماد على قول شاعر طوق الحمامة ؛ لان الضرورة الشعرية قد تكون السبب في

الإتيان باللام بعد « أسف » ، بدلاً من « على » . ولكننا نعتد على قول المعجم الكبير وابي علي القالي<sup>(١٧)</sup> .

إن هذا البحث يوافق العدناني في عدم الاعتماد على قول شاعر « طوق الحمامة » ؛ لا بسبب الضرورة الشعرية المحتملة ( على ما قال العدناني ) ولكن بسبب الجهل بالشاعر القائل وعدم تحديد عصره وبيئته ؛ فليس في هذا ما يحتاج به هنا . اما ما جاء في المعجم الكبير ( وكذلك الوسيط ) فإنما هو اعتماد على قول الشاعر مهيار الديلمي الذي توفي في القرن الخامس الهجري ؛ اي بعد انتهاء عصر الاحتجاج بقرون !! فلا حجة به ايضاً على ما نحن فيه . ولا يبقى من تلك « الشواهد » سوى القول الذي اورده القالي في « النوادر » . ومع ان هذا القول لا يمثل غير « نادرة » سجلت في « النوادر » ( اعني انه لا يسير في الخط العام الذي اتفقت عليه كلمة الناطقين في عصور الفصاحة ، ومن ثم كلمة العلماء المتقدمين وفيهم اصحاب المعاجم الاصلية ) ... نجد هذا القول في قضية رواها ابو عبيدة معمر بن المثنى ( المتوفى سنة ٢١٠ هـ ) باحدائها واشخاصها فلا يبعد ان يقع الوهم او الخروج عن السنن العام . قال ابو علي القالي وهو يقدم هذه القصة في كتابه : « قال : واخبرنا ابو عثمان الاشناداني قال : اخبرنا التوزي ، عن ابي عبيدة قال : ... »<sup>(١٨)</sup> ثم سيقت قصة جاء في اخرها ذلك القول . ومن المقرر في الدراسات اللغوية والنحوية ان كلام علماء اللغة انفسهم لا يدخل في الشواهد اللغوية والنحوية ؛ بل ان تلك الشواهد هي التي تنحصر في القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام الفصحاء شعراً ونثراً في ضمن عصور الفصاحة وفي ضمن بيئات الفصاحة ، وان علماء اللغة انفسهم لم يدعوا ذلك ولم يدعوا اليه . يقول الدكتور مصطفى جواد في مناسبة لغوية : « متى كانت اقوال النحويين شواهد على الكلام الفصيح والمنطق الصحيح ؟ ومن ضمن لهم ذلك ، وهم لم يدعوا الفصاحة لانفسهم ؟ »<sup>(١٩)</sup> .

إن ما يراه هذا البحث في ذلك القول النادر انه ان كان قول احد علماء اللغة فليس ذلك بحجة ملزمة ، وإن كان قول احد فصحاء اللغة ( وهو ابو ذُهَيْل الجمحي ، على ما جاء في القصة ) فإنه يحمل على النادر الذي لا يعضده غيره من الشواهد ، والذي يبقى خارج الطريق الذي سار عليه الفصحاء المعتمدون في عصر الفصاحة ؛ فلا يعدل - بحال - اللغة العالية الموثقة المجمع عليها . ولعل هذا ما حدا الدكتور مصطفى جواد - وهو العالم الذي عثر على ذلك القول النادر في نوادر القالي قبل العدناني<sup>(٢٠)</sup> - على ان يعتمد اللغة العالية وينفض يده من تلك الحالة النادرة ويخطيء من استعمال « اسف » متعدياً باللام في كتابه « قل ولا تقل »<sup>(٢١)</sup> وكذلك في كتابه « دراسات في فلسفة النحو والصرف واللفظة والرسم »<sup>(٢٢)</sup> .

لقد كانت تعدي الفعل « اسف » بالحرف « على » - وليس باللام - هي المستوى العالي الذي اعتمدت عليه المعاجم ،

بفكرة نيابة الحرف عن الحرف وذلك بعد ان خلت يده من شاهد فصيح يعضد تلك التعديّة ! لذا احس العدناني وطاة الاعتماد على فكرة نظرية لم يتفق عليها علماء العربية<sup>(٢٢)</sup> اعتماداً مجرداً من سماع عاضد وتوثيق صحيح ... فأعلن انه يؤثر وضع الحروف على الصورة التي هي عليها في المعاجم .

تلك مواقف المحدثين ، فما مواقف القدماء ؟

لقد عاد هذا البحث الى معجم العين ، وجمهرة اللغة ، ومقاييس اللغة ، وصحاح اللغة ، واسباس البلاغة ، ولسان العرب ، والمصباح المنير ، وتاج العروس<sup>(٢٣)</sup> ... فوجدنا تتفق على استعمال « الى » مع الفعل « دعا » ( بمعنى الحث والسوق والالغاء ) ، ولم يهتد هذا البحث في تلك المصادر الكبرى الاساسية التي تولت جمع الفصيح وسعت الى حفظه عبر القرون المتطاولة ... الى اي رأي معجمي ، او شاهد من عصور الفصاحة يؤيد استعمال اللام في هذه الحالة !! وهذا ما يقسر غياب « اللام » في المعجم الوسيط ، وما حدا زهدي حار الله ومحمد الكرياسي على تخطئة استعمال اللام ، وما جعل يد محمد العدناني خالية من اي شاهد يؤيده في اجازة ذلك الاستعمال . ذلك ما انتهت عنده الجهود العلمية قديماً وحديثاً ؛ فهل

انتهت هذه المسألة ؟ وهل ينتهي البحث فيها ؟

ان بحثنا قد عاد بعد تلك الجولة الواسعة في المظان المختلفة الى القرآن الكريم ، والحديث الشريف ، وهو ينشد الاطمئنان الى ما انتهت اليه الجهود ، واستقرت عليه . بيد انه وجد قولاً غير الذي قيل ، ورأى شيئاً غير الذي سمع !!! لقد رأى الاساليب العربية في اعلى صورها وانقى شواهدا وهي تستعمل « اللام » في الموضع الذي نحن فيه !! فكيف غابت هذه الصورة المحفوظة في شواهد القرآن الكريم وشواهد الحديث الشريف عن المحققين اللغويين ، والعلماء المدققين ، عبر مئات السنين الى يومنا هذا !! اليس ذلك ما يدعو للعجب !!؟<sup>(٢٤)</sup>

نعم ان القرآن الكريم ، والحديث الشريف قد عديا الفعل « دعا » ( بمعنى الحث والدفع ) بالحرف « الى » في شواهدهما الكثيرة<sup>(٢٥)</sup> ، ولكنهما عدياه باللام كذلك ، في شواهد اخرى واضحة للعيان ناطقة بصحة هذا الاستعمال ... فكيف تغيب !!؟

أولاً - من شواهد القرآن الكريم :

١ - « يدعوكم ليفغر لكم »<sup>(٢٦)</sup> .

٢ - « يدعوكم لتؤمنوا »<sup>(٢٧)</sup> .

٣ - « تدعونني لأكفر »<sup>(٢٨)</sup> .

٤ - « تُدْعُونَ لَتُنْفِقُوا »<sup>(٢٩)</sup> .

٥ - « فلذلك فَادُّعُ »<sup>(٣٠)</sup> .

فهل هذا مما يجوز ان يغيب عن العلماء الباحثين !!؟

ثانياً - من شواهد الحديث الشريف :

١ - « إن رسول الله ( ﷺ ) دعني لطعام »<sup>(٣١)</sup> .

واجمعت عليه الشواهد . وكان القرآن الكريم في صدر تلك الشواهد . قال تعالى : « وتولى عنهم وقال يا اسفي على يوسف »<sup>(٣٢)</sup> . اما الحديث الشريف فشواهده قاطعة بهذا الاستعمال ؛ وقد جاء فيه هذه الشواهد :

١ - « ومن نظر في دينه الى من هو دونه ، ونظر في دنياه الى من هو فوقه ؛ فأسف على ما فاته منه ، لم يكتبه الله شاكراً ولا صابراً »<sup>(٣٣)</sup> .

٢ - « ... وقد فقدت شاة من الغنم ، فسألته عنها فقالت : اكلمها الذئب . فأسفت عليها »<sup>(٣٤)</sup> .

٣ - « فقالت : اي يرحمك الله ؛ افتاسف على ما اعارك الله ثم اخذه منك ؛ وهو احق به منك !؟ »<sup>(٣٥)</sup> .

... وعليه : تبقى التعديّة باللام على ما هي عليه من الضعف ولزوم الاهمال .

« دعا »

خطا زهدي جار الله<sup>(٣٨)</sup> ، ومحمد الكرياسي<sup>(٣٩)</sup> استعمال الفعل « دعا » - وما يتصل به من الصيغ - متعدياً باللام ؛ اذا كان بمعنى الحث والسوق والالغاء . فخطا نحو ان يقال : دعاه للعشاء ، ويدعو للتفائل ... الخ . وواجب استعمال « الى » بدلاً من « اللام » .

ووقف محمد العدناني<sup>(٤٠)</sup> موقفاً اخر ؛ اذ ايد ان يتعدى هذا الفعل باللام كما يتعدى بالي ؛ اعتماداً على ان حروف الجر ينوب بعضها مناب بعض اذا لم يلتبس المعنى . ثم قال في ختام كلامه : « وانا اوتر - مع ذلك كله - وضع حروف الجر كما وردت في المعاجم ، مراعاة للدقة دون ان اخطيء من ينيب بعضها عن بعض ، اذا لم يلتبس المعنى »<sup>(٤١)</sup> . فالعدناني هنا يؤثر « الى » ويجيز اللام ؛ لجوءاً الى فكرة النيابة لا تقريراً لورود « اللام » في الواقع اللغوي .

ذلك عن الافراد من المحققين المحدثين . اما عن الهيآت فان مجمع اللغة العربية بالقاهرة قد سجل في معجمه الوسيط [ مادة دع و ] تعديّة الفعل « دعا » بالحرف « الى » في المعاني التي نحن بصدها وهي الحث والسوق والالغاء ، ولا اثر لحرف « اللام » فيه هنا . بيد انه سجل ايضاً ما نصه : « دعاه لفلان ؛ نسبة اليه » فقله ( لفلان ) استعمال للام ولكن في معنى النسبة لا في معنى الحث والدفع ... وعليه خلا المعجم الوسيط من تعديّة الفعل « دعا » باللام فيما نحن فيه ؛ ولو كان يقر تلك التعديّة لسجلها ؛ بعد ان سجل احوال الفعل « دعا » ، واحوال تعديته المختلفة الصور والدلالات ...

يتضح مما سلف ان السمة الغالبة في مواقف اللغويين المحدثين هي اعتماد التعديّة بالحرف « الى » ، وتخطئة التعديّة باللام ، ما عدا محمد العدناني ؛ إذ اجاز التعديّة باللام تشبهاً

- ٢ - « إن خياطاً دعا رسول الله ( ﷺ ) لطعام »<sup>(٤٧)</sup> .  
 ٣ - « إن جدته مُليكة دعت رسول الله ( ﷺ )  
 لطعام »<sup>(٤٨)</sup> .  
 فهل بعد هذا من دليل !!؟

### « أعطى »

« أعطى » : فعل ينصب مفعولين ليسا في الاصل مبتدأ وخبراً ، ويكون احدهما فاعلاً في المعنى والآخر مفعولاً ؛ نحو « اعطيت زيدا الدرهم ؛ فان ( زيدا ) مفعول اول وهو فاعل في المعنى لانه الاخذ ، اما ( الدرهم ) فإنه مفعول ثان وهو مفعول في المعنى لانه المأخوذ . والاصل في ترتيب هذين المفعولين ان يتقدم الذي هو فاعل في المعنى على الآخر ، كما في المثال ، بيد ان المفعول الثاني قد يتقدم على الاول فيقال : « اعطيت الدرهم زيدا » وهذا تقدم جائز . اما اذا وقع في الجملة ما يوجب التقديم قدم الثاني وجوباً فقيل : « اعطيت الدرهم صاحبه » . قال ابن عقيل في شرح الالفة : « وقد يجب تقديم ما ليس فاعلاً في المعنى ، وتأخير ما هو فاعل في المعنى نحو : ( اعطيت الدرهم صاحبه ) ؛ فلا يجوز تقديم ( صاحبه ) وان كان فاعلاً في المعنى فلا تقول : ( اعطيت صاحبه الدرهم ) لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً ، وهو ممتنع »<sup>(٤٩)</sup> .

وما يقال في « اعطى » يقال في نظائره من الافعال المتعدية الى مفعولين ليسا في الاصل مبتدأ وخبراً ، نحو : منح ، ومنع ، وسأل ، وكسا ، والبس .. الخ . فيقال : منحت زيدا الدرهم ، ومنحت الدرهم زيدا ، ويقال : منحت الدرهم صاحبه ، ولا يقال : منحت صاحبه الدرهم . وهكذا ...

على ان مما يشيع في التعبير الحديث ان تعدى هذه الافعال الى مفعولها الاول ( وهو الفاعل في المعنى ) تعدية غير مباشرة خلاف ما هو معروف في استعمال هذه الافعال ؛ فيقال في التعبير الشائع : اعطيت لزيد الدرهم ، ويقال : اعطيت الدرهم لزيد ، ويقال ايضاً : اعطيت الدرهم لصاحبه ... وهكذا في الافعال الاخرى ؛ اذ يدخل القائل حرف الجر « اللام » على المفعول الاول الذي هو فاعل في المعنى . فما مبلغ صحة هذا الاستعمال !؟

لقد خطأ صلاح الدين سعدي الزعبلوي ادخال اللام في هذا الموضع من التركيب<sup>(٥٠)</sup> ، ثم خطأ زهدي جار الله<sup>(٥١)</sup> ، ومحمد الكرياسي<sup>(٥٢)</sup> الاستعمال المذكور ، ووجبوا حذف اللام ؛ لان الفعل يتعدى الى مفعوليه مباشرة .

وذهب محمد علي النجار الى القول بأن المبرد ( ٢٨٥ هـ ) « يجيز ان يقال : ( اعطيت لمحمد كتاباً ) ، وهو [ اي المبرد ] يرى ان الفعل يذهب به مذهب الحد والمصدر ؛ ولذلك ساغ مجيء اللام في المفعول «<sup>(٥٣)</sup> . اما اسعد داغر فقد

ذهب الى ابعد من هذا حين قال : « لا يخفى ان الفعل ( اعطى ) مما ينصب مفعولين وقد يعدى اولهما باللام عند مخالفة الترتيب ، وتقديم الثاني عليه »<sup>(٥٤)</sup> ثم قال : « فالصواب ان يقال : اعطاه احدى بنتيه ، او : لإحدى بنتيه »<sup>(٥٥)</sup> !! ..... فإذا كان النجار قد نسب الاجازة الى عالم واحد هو المبرد ، ثم دعا الكتاب الى التمسك بالاسلوب العام وقال : « ومع هذا فيحسن بالكتاب ترك زيادة اللام في فعل الاعطاء فهو المنهج البين الذي لا لبس فيه ولا اختلاف »<sup>(٥٦)</sup> .... فإن اسعد داغر قد جعل زيادة اللام داخلة في الاسلوب العام والمنهج البين الذي لا لبس فيه ولا اختلاف « !! فقرر ان الصواب ان يقال : « اعطاه احدى بنتيه ، او : لإحدى بنتيه » سواء بسواء ! وبذلك صارت المواقف التحقيقية مختلفة ؛ منها ما يخطيء استعمال اللام ، ومنها ما يعده صحيحاً وقاعدة من القواعد النحوية العامة ، ومنها ما لا يخطئه ولا يدعو اليه !! فكيف يطمئن المتكلم او الكاتب ويهتدي الى الوجه الصائب المنشود !؟

قال المرادي في كتابه « جنى الداني » : « اللام الزائدة : وهي ضربان : احدهما مطرد . والآخر غير مطرد . فالمطرد ان تزداد مع المفعول به بشرطين : الاول - ان يكون العامل متعدياً الى واحد . والثاني - ان يكون قد ضعف بتأخيره نحو : ( ان كنتم للرؤيا تعبرون )<sup>(٥٧)</sup> - او بفرغته نحو : ( فعال لما يريد )<sup>(٥٨)</sup> - فزيادتها في تلك مقيسة لانها مقوية للعامل »<sup>(٥٩)</sup> .

ومن البين ان الشرط الاول في الزيادة المطردة مفقود في الحالة التي نبحث فيها وهي حالة الفعل « اعطى » ونظائره . مما ينصب مفعولين . وعلى هذا الاساس لا يصح ادخال اللام على اي من المفعولين في التركيب السابقة من هذا الباب . وهذا مما لا ينبغي لاحد ان يخالف فيه ؛ ولهذا قال ابن مالك : « ولا يفعل ذلك بالمتعدي الى اثنين »<sup>(٦٠)</sup> . وقد رد الزعبلوي على اسعد داغر ما ذهب اليه من ان دخول اللام على اول المفعولين عند مخالفة الترتيب ... اسلوب عام ، فقال : « فلست ادري كيف يقول : ( وقد يعدى اولهما باللام عند مخالفة الترتيب ) ومن اين اتى به « ؟ . وهذا قول للزعبلوي شديد ؛ ذلك ان اسعد داغر قد اطلق القول ، وارسله على عواهنه من دون شاهد او استدلال . وعلى هذا يقف هذا البحث مع الزعبلوي في رده على اسعد ما جاء به ، ويرى ان ما جاء به اسعد محض وهم او التباس !!

اما ما جاء به محمد علي النجار من ان المبرد « يجيز ان يقال : ( اعطيت لمحمد كتاباً ) وهو [ اي المبرد ] يرى ان الفعل يذهب به مذهب الحد والمصدر ؛ ولذلك ساغ مجيء اللام في المفعول » . فامر بناه النجار على ما قاله المبرد في كتابه الكامل وهذا نصه : « والذي يستعمل في صلة الفعل اللام ؛ لانها لام الاضافة . تقول : لزيد ضربت ولعمرو اكرمت . والمعنى : عمراً اكرمت ؛ فانما تقديره : إكرامي لعمرو ، وضربي لزيد ، فأجرى الفعل مجرى المصدر . واحسن ما يكون ذلك اذا تقدم المفعول ؛ لان

امام فيه للمؤنسي اسوة ، وناهيك به من نحوي ثقة بصير» (٧٠) ،  
انتهى الى القول : « ومع هذا فيحسن بالكتاب ترك زيادة اللام في  
فعل الاعطاء ؛ فهو المنهج البين الذي لا لبس فيه ولا اختلاف »  
والذي عليه نصوص العربية في اعلى مستوياتها وانصح ببيانها .  
قال تعالى : « انا اعطيناك الكوثر » (٧٢) وقال تعالى : « قال ربنا  
الذي اعطى كل شيء خلقه ثم هدى » (٧٣) ... واما الحديث  
الشريف فاشتمل على عشرات التراكيب التي جاءت بفعل  
الاعطاء وكلها على سنة واحدة ، ومنهج ثابت هو تعدية الفعل الى  
مفعوليه مباشرة بعيداً عن اللام . ولعل نظرة في المعجم المفهرس  
لالفاظ الحديث النبوي تكفي للوقوف على هذا ؛ اذ شغلت المادة  
اللغوية [ ع ط و ] ما يزيد على اربعة وعشرين عموداً من صفحات  
هذا المعجم الكبير !! ولم اهتد الى اي حديث جاء على غير  
المنهج النحوي العام . ومن تلك الاحاديث الشريفة هذه الشواهد :  
- « اذا اعطى الله احدكم خيراً . فليبدأ بنفسه واهل بيته » .  
- « إن الله عز وجل قد اعطى كل ذي حق حقه » .  
- « فاعطى شركاءه حصصهم » .

..... الخ

ولقد راي هذا البحث اضطراباً اخر في تركيب يتصل بما  
نحن فيه ، وخروجاً عما يستنه المحقق اللغوي من منهج !! فقد  
منع اسعد داغر استعمال اللام في نحو : « لا يمكن لاحد » (٧٤)  
وهو من اباح استعمال اللام في قولهم : « اعطاه لاحد بنتيه »  
على ما سبق بيانه !! وكان انستاس الكرمللي هو الذي استعمل  
اللام في : « لا يمكن لاحد » فرد عليه اسعد هذا الاستعمال  
واوجب حذف اللام . وقد رد الكرمللي ومصطفى جواد على اسعد  
وقالاً بأن اللام هنا صواب لا خطأ . اما الكرمللي فاستعان بعبارة  
قالها مرتضى الزبيدي المتوفى سنة ١٢٠٥ هـ وهي : « وهذا امر  
متعذر لا يمكن لاحد من الاحاد الا الانبياء عليهم الصلاة  
والسلام » (٧٥) . واما مصطفى جواد فاستعان بنص المبرد الذي  
سبق الكلام عليه في هذا البحث . ومن المعلوم ان الزبيدي عاش  
بعد انتهاء عصور الفصاحة بآلف عام !! وان احداً لم يقل بانه هو  
او من عاش في عصره يمكن ان يكون كلامه او الفاظه مما يحتج به  
في اللغة . وعلى هذا لا جديد ولا تبديل فيما انتهى اليه هذا  
البحث من لزوم العودة الى القاعدة النحوية العامة ... تلك القاعدة  
المطرودة المستنبطة من عصر الفصاحة والاحتجاج اللغوي  
المحقق .

« اعلُن »

هل يقال في العربية : « اعلن فلان الامر للناس » وذلك  
باستعمال اللام ؟  
ذكر محمد العدناني ان من اللغويين من يخطيء القائل :

الفعل إنما يجيء وقد عملت اللام كما قال الله - جل وعز - ( إن  
كنتم للرؤيا تعبرون ) (٥٧) . وان اخر المفعول فعربي حسن ، والقرآن  
محيط بكل اللغات الفصيحة . قال الله - جل وعز - ( وأمرت لان  
اكون اول المسلمين ) (٥٨) . والنحويون يقولون في قوله - جل  
ثناؤه - ( قل عسى ان يكون ريف لكم ) (٥٩) : إنما هو ريفكم . وقال  
كثير : (٦٠)

اريد لانسي نكرها فكانما

تُمثَّلُ لي ليلي بكل سبيل (٦١)

والحق ان من ينظر في نص المبرد وفي نص المرادي  
المسوق آنفاً يلحظ ان الشرط الاول الذي ذكره المرادي في اطراد  
زيادة اللام موجود في نص المبرد ( وهو ان يكون الفعل متعدياً  
الى واحد ) . اما الشرط الثاني ( وهو ضعف العامل ) فقد نقضه  
المبرد بقوله : « وان اخر المفعول فعربي حسن » . ولهذا قال  
النجار : « ان قولنا : ( اعطيت لمحمد كتاباً ) يحظره جمهرة  
النحويين ولا يجيزونه ، والمبرد يجيزه في سعة الكلام » (٦٢) . هذا  
الى ان شواهد المبرد على تأخير المفعول ليست مما سلم به  
المعريون . ففي قوله تعالى : ( وامرت لان اكون اول  
المسلمين ) (٦٣) قال النحاة بان هذه اللام هي لام كي وقد ظهرت  
بعدها « ان » (٦٤) فهي ليست لام التقوية ولا لام الزيادة ولا لام  
التعدية ... مما يمكن ان يدخل في هذا البحث . اما في قوله تعالى  
( قل عسى ان يكون ريف لكم ) (٦٥) فالخلاف في اللام قائم ؛ فهي  
تحتل الزيادة وتحتل التضمين (٦٦) . واما قول كثير ( اريد  
لانسي ) فالخلاف في اللام قائم ايضاً ؛ فقيل : زائدة ، وقيل :  
للتعليل ، ثم اختلف هؤلاء ، فقيل : المفعول محذوف ... اي :  
( اريد السلو لانسي ) ... » (٦٧) .

ان ما لاحظه النحاة ان لام التقوية تطرد بالشرطين  
المذكورين في نص المرادي ، اما ما لا يشتمل عليهما فاللام  
لا تطرد معه ؛ لهذا اكمل المرادي نصه السابق بقوله يشير الى  
الضرب الثاني من اللام الزائدة : « وغير المطرد : فيما عدا  
ما تقدم » (٦٨) .... وما دام الامر كذلك فليست بنا الحاجة الى  
الخروج عما اتفقت عليه جمهرة النحاة ؛ وليس هناك ما يدعو الى  
إباحة اللام في مثل : « اعطيت الدرهم لصاحبه » ما دامت  
النصوص الفصيحة متضافرة على ان يقال : « اعطيت الدرهم  
صاحبه » فإن جاء شيء يخالف هذا ، وهو نادر ، حوفظ على  
القاعدة العامة وقيل بشنوده كما هو جارٍ في كل ما يخرج عن  
قاعدة عامة شاملة .

وقد ساق النحاة شاهداً شعرياً على هذا الشنود . قال ابن  
هشام في المغني ، يشير الى قول ليلي الاخيلية « ولا الله يعطي  
للعصاة مناها » بان اللام قد دخلت على احد المفعولين مع  
تاخرهما ووصفه ابن هشام بقوله : « وهو شاذ ؛ لقوة  
العامل » (٦٩) .

إن النجار ، وان قال : « ولا باس باتباع المبرد في هذا ؛ فهو

وكفي عن اذى الجيــــــــــــران نفسي  
واعــــــــــــلاني لمن يبغني عــــــــــــلاني  
اذ استعمل هذا النص « اللام » في قوله : « لمن » . واما  
النص الاخر فهو:  
حتى يشك وشاة قد رموك بنا  
واعلنوا بك فينا اي اعلان

اذ استعمل هذا النص « في » في قوله : « فينا » !!  
ولم اهتم في المعاجم الى غير هذين الاستعمالين موثقين  
بالشواهد الشعرية !! ترى : اليس ذلك كافياً لإثبات صحة  
استعمال اللام ؟!

إن ما يخرج به هذا البحث ان الاستعمال الموثق هو  
استعمال اللام واستعمال « في » ؛ فيقال : « اعلن فلان الامر  
للناس » ويقال كذلك : « اعلن فلان الامر في الناس » . وقد رجع  
البحث الى القرآن الكريم والى الحديث الشريف ، فوجدتهما  
يستعملان اللام . قال تعالى : « ثم اني اعلنت لهم ، واسررت لهم  
اسراراً »<sup>(٨١)</sup> . وجاء في الحديث الشريف : « فما اعلن لنا رسول  
لله صلى الله عليه وسلم اعلناه لكم ... »<sup>(٨٢)</sup> ... وهكذا يكون  
استعمال اللام هو الاستعمال الاشهر في اعلى الكلام واصفاه ،  
مما يحتم على المتكلم والكاتب استعمالها في هذا الموقع قبل  
التفكير باستعمال اي حرف جر اخر!

#### « نسب »

خطأ اسعد داغر ان يقال : « هذا الشعر منسوب للمتنبى »  
قائلاً : « ويعدون الفعل « نسب » باللام . وهو إنما يعدى بآلى ،  
كعزا ونما ؛ تقول : نسبة اليه ؛ وهكذا : عزا ونما »<sup>(٨٣)</sup> . وخطأ  
زهدي جار الله<sup>(٨٤)</sup> ، ومحمد الكرياسي<sup>(٨٥)</sup> هذه التعدي باللام في  
نحو : نسب له الكرم ، ونسبه لفلان . اما المعجم الوسيط فاكتفى  
بذكر التعدي بآلى فكان نصه : « نسب الى فلان : عزا اليه »<sup>(٨٦)</sup>  
من دون اي اشارة الى التعدي باللام مع الفعل « نسب » في هذه  
الدلالة .

بيد ان لمحمد العدناني موقفاً اخر مختلفاً ؛ ذلك انه خطأ  
أولاً التعدي باللام وقال : « ولم اجد اللام بعد الفعلين ( نسب  
وانتسب ) او بعد المصدر ( النسبة ) في الصحاح ، والاساس ،  
واللسان ، والمصباح ، والمحيط ، والتاج ، واقرب الموارد ، ومتن  
اللغة ، والوسيط »<sup>(٨٧)</sup> . وكان هذا كافياً في إثبات خطأ التعدي  
باللام فيما نحن بصدده . ولكن العجيب ان يرى العدناني في لغة  
المحدثين استعمال اللام ؛ فيتراجع عن التخطئة !! قال : « وجاء  
في فهرس شذور الذهب لابن هشام الانصاري لشارحه محمد  
محيي الدين عبد الحميد ما يأتي : ( ١ ) الافعال بالنسبة

« اعلنت له الامر » ؛ فقال : « ويخطئون من يقول : ( اعلنت له  
الامر ) ويقولون : ان الصواب هو : ( اعلنت اليه الامر ) ... »<sup>(٧٦)</sup> .  
ونظرت في « المعجم الوسيط » فوجدته خالياً من الاشارة  
الى هذا التركيب ؛ فليس فيه الاشارة الى استعمال اللام  
ولا استعمال الى<sup>(٧٧)</sup> . وهو موضوع سؤالنا المذكور آنفاً ، وموضع  
الحاجة الى الجواب .

وكان ابراهيم اليازجي ، ثم محمد العدناني ، ثم محمد  
الكرياسي ، قد عدوا كلا الاستعمالين ( باللام ، وبآلى ) صحيحاً ؛  
فيقال : اعلنت له الامر ، و اعلنت اليه الامر<sup>(٧٨)</sup> .

وعليه ، صارت المواقف متباينة ، منها ما يؤيد استعمال  
اللام ، ومنها ما يخطئه ، ومنها ما يسكت عن ذلك ! فما قول  
المصادر في هذا ؟!

لقد رجع هذا البحث الى مصادر التوثيق اللغوي فوجدها  
تتباين في العرض ، ولكن ليس فيها ما يخطيء استعمال اللام .  
فمن المعاجم ما قد عرض المادة اللغوية ( ع ل ن ) على صورتها  
المختلفة ، واشتقاقاتها المتنوعة ، بيد انه لم يشر الى استعمال  
« اللام » او « الى » ، ولم يصل في عرضه الى هذه المسألة .  
وكان من تلك المعاجم : « العين » ، و « جمهرة اللغة » ،  
و « اساس البلاغة » ، و « المصباح المنير »<sup>(٧٩)</sup> .

ومن المعاجم ما اشار الى هذه المسألة ضمناً ؛ وذلك  
باستعمال « اللام » مرة في اثناء عرض المادة اللغوية ،  
وباستعمال « الى » مرة اخرى ، من دون الحديث عن هذا  
الاستعمال او ذاك ، ومبلغ دوران هذا او ذاك في الكلام الفصيح .  
جاء في « لسان العرب » [ ع ل ن ] : « المعالنة : اذا اعلن كل  
واحد لصاحبه ما في نفسه » . فاللسان هنا استعمل اللام في  
قوله : « لصاحبه » . وجاء فيه [ ع ل ن ] : « عالنه : اعلن اليه  
الامر » . فاستعمل هنا الى في قوله : « اليه » . وقد جاء في  
« تاج العروس » ما جاء في « لسان العرب » ؛ حيث استعمل  
« اللام » و « الى » وذلك اذ اورد النصين انفسهما اللذين وردا في  
« اللسان »<sup>(٨٠)</sup> .

ليس فيما وقفت عليه من المصادر ما ينكر استعمال « الى »  
او يدعو اليه ، ولا ما ينكر استعمال « اللام » او يدعو اليه ؛ فكيف  
اذن خطأ المخطئون الذين قال عنهم محمد العدناني بانهم  
ينكرون استعمال اللام ويوجبون استعمال « الى » ؟! وما دليلهم  
في هذه التخطئة ؟! وما دليلهم في صحة ما دعوا اليه وهو  
« الى » ؟! كل ذلك به حاجة الى التحقيق والتوثيق !!

إننا إذا اعدنا النظر فيما ورد في نصوص المعاجم  
الاساسية وجدنا - فيما وجدنا - نصين شعريين في « التاج »  
[ ع ل ن ] ، ساقهما صاحب التاج لغرض اخر غير الغرض الذي  
نحن بصدده ( وهو : اي الاستعمالين هو الصحيح : استعمال  
اللام او استعمال الى ؟ ) . اما احد النصين فهو :

« عن عائشة عليها السلام ، قالت : ما سمعت رسول الله ( ﷺ ) ينسب أحداً الا الى الدين » (١٦٣) . وجاء كذلك : « ولم ينسب الصدقة الى نفسه عز وجل » (١٦٤) . وورد الفعل المزيد ( انتسب ) كذلك ؛ ففي الحديث الشريف : « واما انت يا هذا المتنسب الى اثنين في الجنة فانت ثالثهما في الجنة » (١٦٥) .

يتحصل - إذن - ان « نسب » ( بمعنى عزا ) ، و « انتسب » ( بمعنى اعتزى ؛ اي انتمى ) - وكذلك الفعل « تنسب » ( بمعنى ادعى النسب ) - تتعدى بالحرف « الى » ولا تتعدى باللام في تلك التراكيب المشتملة على تلك الدلالات . غير ان هناك حالة مخصوصة باستعمال اللام في هذه المادة اللغوية ؛ قد حددتها مصادر اللغة وشواهداها العالية : جاء في

« لسان العرب » [ ن س ب ] : « يقال للرجل اذا سئل عن نسبه : استنسب لنا . اي : انتسب لنا حتى نعرفك » ويسوق « لسان » و « التاج » شاهداً على هذه الحالة وهو : « وفي الخبر : انها نسبتنا ؛ فانتسبناها » (١٦٦) . وقد نص « التاج » على ان « نسبه » يعني : « سأل ان ينتسب » (١٦٧) . ومن الواضح ان هذه الحالة او هذا المقام لا يعبر ولا يطابق المقام الاول الذي دل عليه الفعل « نسب » والفعل « انتسب » وهو الاعتزاء والانتماء . اذ ان المسألة في المقام الجديد تنحصر في الطلب الى المخاطب ان يذكر نسبه للمتكلم ؛ فيفعل المخاطب ويبين ذلك النسب لمن طلب منه البيان . هنا تستعمل « اللام » فيقال : انتسب فلان لفلان ، واستنسب فلان لفلان ... فهذا هو موضع استعمال اللام ؛ ولا يصح استعمال اللام في غير الموضع الذي وردت فيه ونص عليه اهل المعاجم واتفقوا في ذلك . وقد نص المعجم الوسيط على ذلك ايضاً ؛ وكان ذلك ما اكتفى به المعجم المذكور من استعمال « اللام » ؛ اذ لم يجعل هذا الاستعمال في هذه المادة اللغوية خارج هذه الدائرة المنقولة في مصادر التوثيق اللغوي . قال الوسيط : « انتسب : ذكر نسبه ؛ يقال : نسبتني فانتسبت له » (١٦٨) . لكن الوسيط حين نص على الدلالة الاولى التي هي ليست دلالة الطلب والسؤال ، ثبت ان الحرف المطلوب هو « الى » فقال : « انتسب الى فلان : اعتزى » وقال : « نسب الى فلان : عزاه اليه » (١٦٩) .

وقد نصت شواهد الحديث النبوي على هذه الحالة ( حالة الطلب ) كما نصت على الحالة الاولى . ومن ذلك هذه النصوص الحديثية :

- « انسب لنا ريك » (١٧٠) - « فلما انتسبت له ... » (١٧١) -  
« قال : ممن انت ؟ فانتسب له » (١٧٢) - « فانتسبني فانتسبت له » (١٧٣) .... الخ .

لقد كان حرياً بالعدناني ان يسلك مسلك المعجم الوسيط ؛ ومسلك الذين رفضوا استعمال « اللام » في غير موضعها المنقول : عن الفصحاء ، والثابت في جميع المصادر اللغوية

للمفعول به ... وجاء في النحو الوافي [ لعباس حسن ] في الفهرس المفصل للمجلد الرابع : والنسب للمثنى اما في بقية الفهرس ، وفي المتن والهامش ، فقد جاء الفعل ( نسب ) وكلمة ( النسبة ) متبوعين بحرف الجر ( الى ) كما ظهر ذلك في كتب النحو الاخرى (١٨٨) . وهنا جعل العدناني يعلل وقوع اللام فقال : « فاما ان يكون وضع اللام هفوة غير مقصودة ، واما ان يكون شارح الشذور ، ومؤلف النحو الوافي قد عملا برأي صاحبي الصحاح ولسان العرب ، عندما قالا : حروف الجر ينوب بعضهما عن بعض ؛ اذا لم يلتبس المعنى » (١٨٩) . ثم انتهى العدناني الى الراي الذي يراه قائلًا : « وانا ارى بأساً في ان نقول : نسب له ، كما نقول : نسب اليه » (١٩٠) . ومن هنا ثبت في معجمه المذكور ان الصواب ان يقال : « بالنسبة اليه ، وبالنسبة له » (١٩١) .

نخلص الى ان المحققين المحدثين مختلفون في صحة استعمال هذه اللام ؛ فمنهم من خطأ ذلك ( كاسعد داغر وزهدي جار الله ومحمد الكرياسي ) ومنهم من عدده صحيحاً ( كمحمد العدناني ) ، ومنهم من لم يثبت هذه اللام في الموضع المبحوث مكتفياً بإثبات الحرف « الى » ( كما هو الحال في المعجم الوسيط ) ... لذلك لزم العودة الى منابع العربية ، لادراك الموقف المحقق .

- جاء في « اساس البلاغة » [ ن س ب ] : « وهو يُنسب اليهم وينسب .. » .

- وجاء في « لسان العرب » [ ن س ب ] : « ونسبت فلاناً الى ابيه ... » .

- وجاء في « المصباح المنير » [ ن س ب ] : « نسبته الى ابيه ... : عزوته اليه » .

فالفعل « نسب » اذا كان بمعنى « عزا » يحتاج الى الحرف « الى » فيعدي بهذا الحرف وليس باللام ؛ وهذا ما هو واضح في نصوص المعاجم الاصلية ، ومنها النصوص المسوقة آنفاً . ولا يختلف الثلاثي المجرد « نسب » عن المزيد « انتسب » في هذا الموضع من الكلام ؛ اي بالمعنى الذي نحن بصده وهو الانتماء :

- جاء في « صحاح اللغة » [ ن س ب ] : « انتسب الى ابيه اي اعتزى » .

- وجاء في « المصباح المنير » [ ن س ب ] : « وانتسب اليه : اعتزى » .

وهناك الفعل المزيد « تنسب » ومعناه ادعى النسب ، وهذا يتعدى ايضاً بالحرف « الى » وليس باللام . جاء في « اساس البلاغة » « وتنسب الي : ادعى انه نسيبي » (١٩٢) .

وقد نظر هذا البحث في لغة الحديث الشريف وشواهده الغزيرة فوجدنا على هذا المنحى الثابت في استعمال الحرف « الى » في هذه الدلالة على الانتساب والانتماء . ومن ذلك الشواهد على استعمال الفعل المجرد ( نسب ) ؛ فقد جاء :

الاكثر الاغلب قال ابن جني : « ومنها ما لا يؤخذ الا بالسمع ، ولا يلتفت فيه الى القياس ، وهو الباب الاكثر » (١٠٦) .

ان اللغة العربية قدمت بالشواهد المنصوص عليها في اوثق المصادر الاستعماليين : استعمال « الى » واستعمال « اللام » في هذه المادة اللغوية ، فما الذي يدورنا على الخلط بين الاستعماليين ونحن نرى الشواهد تميز حالة من حالة ، وتضع لكل حالة حرفها المخصوص بها ؟!! اليس ذلك ينافي المبدأ العام في وظيفة اللغات الانسانية القاضي بأن الاصل هو المعنى ، وان اللفظ مسخر له ، وان وجود لفظ مخصوص بمعنى من المعاني خير من وجود لفظ تشترك فيه عدة معان ؟! ومن الغريب مرة اخرى ان يدرك العدناني ان استعمال « اللام » انما يقع في موقع خاص هو الدلالة الثانية اللاحقة لا الاولى السابقة انه يقول : « اما المجاز الذي جاء في الاساس واللسان والتاج : جلست اليه فنسبني ، فاننسبت له ؛ فان (نسبني) هنا معناه : سألني ان انتسب . و (انتسبت له) هنا معناه : اظهرت نسبي لمن سألني عنه ، وذكرته » (١٠٧)!! فاذا كان ذلك كذلك ، فلماذا انن ينقل اللام من هذا الموضوع الى غيره ، فيجوز في غير ما نصت عليه المصادر ، وحملته الشواهد ؟!

بلا خلاف . ولكنه اعتمد على ما وجده من استعمال نادر حديث !! وهو استعمال وقع فيه محمد محيي الدين عبد الحميد ، وعباس حسن ( في كتابه : النحو الوافي ) !! فهل يقوم ذلك دليلاً على الخروج عن اجماع القدماء والمحدثين على ان التعدية بالحرف « الى » في ذلك الموقع هي الصواب ؟! وغريب حقاً ان يؤيد العدناني استعمال « اللام » في موضع لا يعرف على وجه اليقين سبب وقوع الواقعيين فيه !! بل يترك ذلك لاحد احتماليين كان اولهما ما عبر عنه بقوله : « فإما ان يكون وضع اللام هفوة غير مقصودة » (١٠٨) فإذا كانت هفوة غير مقصودة فامرها مفهوم والهافي معذور ... ولكن : كيف يؤيد العدناني هذا الاستعمال الذي جعل الاحتمال الاول في وقوعه هو الهفوة غير المقصودة ؟! اما الاحتمال الثاني الذي اورده العدناني فهو ان يكون الرجلان ( محمد محيي الدين وعباس حسن ) « قد عملا برأي صاحبي الصحاح ولسان العرب عندما قالا : حروف الجر ينوب بعضها عن بعض اذا لم يلتبس المعنى » (١٠٩) . وهذه مسألة خلافية قديمة لم يتفق على صحتها العلماء ولم يطلقوا القياس فيها . هذا الى اننا غير محتاجين اليها ، ولا راغبين في تقيسها ما دامت اللغة سماعاً قبل ان تكون قياساً ، وما دام بعض اللغة يخضع للقياس وبعضها الاخر يدرك بالسمع ، وان هذا الذي يدرك بالسمع هو

#### الهوامش والمصادر والمراجع

- ( ١ ) ( ١٩٧٣ ) : ص ( ٢٥ ) .
- ( ١١ ) مادة ( ء س ف ) في المعجم الوسيط ، وفي المعجم الكبير : وكلاهما للمجمع .
- ( ١٢ ) مادة ( ء س ف ) في معجم « لسان العرب » لابن منظور .
- ( ١٣ ) المعجم الكبير : مادة ( ء س ف ) .
- ( ١٤ ) مجلة العربي ( الكويت ١٣٨٨ هـ ) : ج ١١ : ص ( ٤٥ ) .
- ( ١٥ ) معجم الاخطاء الشائعة : ص ( ٢٥ ) .
- ( ١٦ ) كتاب ذيل الامالي والنوادر : ابو علي القالي . طبع بمعناية محمد عبد الجواد الاصمعي ( القاهرة ١٣٤٤ هـ / ١٩٢٦ م ) : ص ( ١٨٨ ) .
- ( ١٧ ) معجم الاخطاء الشائعة : ص ( ٢٥ ) .
- ( ١٨ ) كتاب ذيل الامالي والنوادر : ص ( ١٨٧ ) .
- ( ١٩ ) دراسات في فلسفة النحو والصرف واللغة والرسم : ص ( ١٠٤ ) .
- ( ٢٠ ) قل ولا تقل : ٢٩ / ١ ( وكانت وفاة الدكتور مصطفى جواد سنة ١٩٦٩ م ) .
- ( ٢١ ) قال [ ٢٨ / ١ ] من كتابه المذكور [ : « فهذه عدة شواهد للواقع اللغوي للفعل « أسف » ومصدره من النثر والشعر لم نجد فيها معنى « النثم » الذي زعمه الاستاذ المقدسي ، ولا حرفاً

- ( ١ ) نشر في مجلة المجمع العلمي العراقي : مج ٣٠ / ج ٤ - ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٨ م .
- ( ٢ ) في مجلة الضاد ( الهيئة العليا للعناية باللغة العربية في الجمهورية العراقية ) .
- ( ٣ ) تذكرة الكاتب : اسعد داغر ( القاهرة ١٩٣٣ ) : ص ٤٤ .
- ( ٤ ) اغلاط الكتاب : كمال ابراهيم ( بغداد ١٣٥٤ هـ / ١٩٣٥ م ) : ص ١٩ .
- ( ٥ ) قل ولا تقل : د . مصطفى جواد ( بغداد ١٤٠٨ - ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٨ م ) : ١ / ٢٦ - ٢٩ ، و : دراسات في فلسفة النحو والصرف واللغة والرسم : د . مصطفى جواد ( بغداد ١٩٦٨ ) : ص ( ١٠٧ - ١٠٨ ) .
- ( ٦ ) ازاهير الفصحى في دقائق اللغة : عباس ابي السعود ( القاهرة ١٩٧٠ ) : ص ( ٦٢ - ٦٣ ) .
- ( ٧ ) الكتابة الصحيحة : زهدي جار الله ( بيروت ١٩٧٧ ) : ص ( ٢٧ ) .
- ( ٨ ) نظرات في اخطاء المنشئين : محمد الكرياسي ( النجف ١٤٠٣ - ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٣ - ١٩٨٤ م ) : ١ / ٢٧ .
- ( ٩ ) مجلة العربي ( الكويت ١٣٨٨ هـ ) : ج ١١ : ص ( ٤٥ ) .
- ( ١٠ ) معجم الاخطاء الشائعة : محمد العدناني ( بيروت



- مصاحباً لهما غير « على » . فضلاً عن ان الندم نفسه وفعله يستصحبان حرف الجر « على » لا اللام .
- ( ٢٢ ) تنظر ص ( ١٠٧ - ١٠٨ ) منه .
- ( ٢٣ ) نفسه : ص ( ١٠٧ ) .
- ( ٢٤ ) يوسف / ٨٤ .
- ( ٢٥ ) سنن الترمذي ( وهو الجامع الصحيح ) : تحقيق : عبد الرحمن محمد عثمان ( بيروت ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م ) - ٧٤ / ٤ .
- ( ٢٦ ) تنوير الحوالك ( شرح على موطأ مالك ) للسيوطي : ( بيروت د . ت ) - ٥ / ٣ .
- ( ٢٧ ) نفسه - ١ / ٢٣٦ .
- ( ٢٨ ) الكتابة الصحيحة : ص ( ١١٩ ) .
- ( ٢٩ ) نظرات في اخطاء المنشئين - ١ / ١٦١ .
- ( ٣٠ ) معجم الاخطاء الشائعة : ص ( ٨٩ ) ، ( ٢٩٢ ) .
- ( ٣١ ) نفسه : ص ( ٩٠ ) .
- ( ٣٢ ) إن إنباء حرف جر محل حرف آخر ترتبط بفكرة التضمين ، والتضمين سماعي ، ولم تتقرر قياسيته عند القدماء . وقد قرر مجمع اللغة العربية بالقاهرة جعله قياسياً بشروط معينة . ينظر في ذلك قرار المجمع في كتاب : « مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً - مجموعة القرارات العلمية » الذي نشره محمد خلف الله احمد ومحمد شوقي امين [ القاهرة ١٣٨٢ هـ / ١٩٦٢ م ] . هذا الى ان المجمع قد ثبت في نهاية القرار ما يأتي : « ويوصي المجمع الا يلجأ الى التضمين الا لغرض بلاغي » [ ينظر القرار في الصفحة الخامسة من الكتاب المذكور ] .
- ( ٣٣ ) تنظر مادة [ دع و ] في هذه المعاجم .
- ( ٣٤ ) قد استعملت هنا الفعل « يدعو » متعدياً باللام في قولي : « يدعو للعجب » إشارة الى فصاحة هذا الاستعمال وصفائه على ما انتهى اليه هذا البحث .
- ( ٣٥ ) من شواهد القرآن الكريم قوله تعالى : « والله يدعو الى دار السلام » [ يونس / ٢٥ ] وقوله تعالى : « اولئك يدعون الى النار والله يدعو الى الجنة » [ البقرة / ٢٢١ ] ... الخ . ومن شواهد الحديث الشريف قوله ( ﷺ ) : « من دعا الى هدى كان له من الاجر مثل اجور من اتبعه لا ينقص ذلك من اجورهم شيئاً . ومن دعا الى ضلالة فعليه من الاثم مثل آثم من اتبعه لا ينقص ذلك من اثمهم شيئاً » . [ سنن ابن ماجه - تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي : ص ( ٧٥ ) ] وقوله ( ﷺ ) : « اذا دعي احدكم الى طعام ، وهو صائم ، فليقل إنني صائم » [ نفسه - ص ( ٥٥٦ ) ] .
- ( ٣٦ ) ابراهيم / ١٠ .
- ( ٣٧ ) الحديد / ٨ .
- ( ٣٨ ) غافر / ٤١ .
- ( ٣٩ ) محمد / ٣٨ .
- ( ٤٠ ) الشورى / ١٥ .
- ( ٤١ ) تنوير الحوالك - ١ / ٤٩ .
- ( ٤٢ ) تنوير الحوالك - ٢ / ٧٧ ، وصحيح البخاري ( بحاشية السندي ) [ بغداد ١٩٨٦ م ] - ٢ / ٩ .
- ( ٤٣ ) تنوير الحوالك - ١ / ١٦٨ - ١٦٩ ، وسنن الترمذي - ١ / ١٤٨ ، وسنن النسائي ( بشرح السيوطي وحاشية السندي ) بعناية حسن محمد المسعودي [ القاهرة ١٩٣٠ م ] - ٢ / ٨٥ .
- ( ٤٤ ) شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك : تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ( بيروت ١٩٧٤ م / ١٣٩٤ هـ ) : ٢ / ١٥٤ .
- ( ٤٥ ) اخطاؤنا في الصحف والدواوين : صلاح الدين سعدي الزعبلوي . ( دمشق ١٣٥٨ هـ / ١٩٣٩ م ) - ص ( ١٢٧ ) .
- ( ٤٦ ) الكتابة الصحيحة - ص ( ٢٥٢ ) .
- ( ٤٧ ) نظرات في اخطاء المنشئين ت ٢ / ٧٨ .
- ( ٤٨ ) لغويات : محمد علي النجار ( القاهرة د . ت ) - ص ( ٤٢ ) .
- ( ٤٩ ) تذكرة الكاتب - ص ( ٨٥ ) .
- ( ٥٠ ) نفسه .
- ( ٥١ ) لغويات - ص ( ٤٢ ) .
- ( ٥٢ ) يوسف / ٤٣ .
- ( ٥٣ ) البروج / ١٦ ، هود / ١٠٧ .
- ( ٥٤ ) الجنى الداني في حروف المعاني : حسن بن قاسم المرادي . تحقيق طه محسن . ( الموصل ١٣٩٦ هـ / ١٩٧٦ م ) - ص ( ١٥٠ ) .
- ( ٥٥ ) نفسه . وينظر : مغني اللبيب لابن هشام : تحقيق د . مازن المبارك ومحمد علي حمد الله . ( بيروت ١٩٦٩ م ) - ص ( ٢٤٠ ) وعبارته هي : « قال ابن مالك : ولا تزداد لام التقوية مع عامل يتعدى لاثنتين » .
- ( ٥٦ ) اخطاؤنا - ص ( ١٢٧ - ١٢٨ ) : الهامش .
- ( ٥٧ ) يوسف / ٤٣ .
- ( ٥٨ ) الزمر / ١٢ .
- ( ٥٩ ) النمل / ٧٢ .
- ( ٦٠ ) شرح ديوان كثير عزة ( الجزائر ١٩٣٠ ) - ٢ / ٢٤٨ . وينظر : مغني اللبيب : ص ( ٢٣٧ ) .
- ( ٦١ ) مغني اللبيب : ص ( ٢٣٧ ) .
- ( ٦٢ ) لغويات : ص ( ٤٢ ) .
- ( ٦٣ ) الزمر / ١٢ .
- ( ٦٤ ) ينظر : دراسات لاسلوب القرآن الكريم : محمد عبد الخالق عضية ( القاهرة ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م ) - القسم الاول : ٢ / ٤٦٣ .

- ( ٦٥ ) النمل / ٧٢ .
- ( ٦٦ ) الجنى الداني - ص ( ١٥١ ) .
- ( ٦٧ ) مغني اللبيب - ص ٢٣٨ .
- ( ٦٨ ) الجنى الداني - ص ( ١٥٠ ) .
- ( ٦٩ ) مغني اللبيب - ص ( ٢٤٠ ) .
- ( ٧٠ ) لغويات - ص ( ٤٢ ) .
- ( ٧١ ) نفسه .
- ( ٧٢ ) الكوثر / ١ .
- ( ٧٣ ) طه / ٥٠ .
- ( ٧٤ ) اغلاط اللغويين الاقدمين : انستاس الكرملي ( بغداد ١٩٣٣ م ) - ص ( ١٢ ) .
- ( ٧٥ ) العبارة من التاج للزبيدي وهو يشرح مقدمة القاموس المحيط . ينظر : اغلاط اللغويين الاقدمين - ص ( ٧٣ ) .
- ( ٧٦ ) معجم الاخطاء الشائعة - ص ( ١٧٦ ) .
- ( ٧٧ ) المعجم الوسيط [ ع ل ن ] .
- ( ٧٨ ) مقالات الكتاب - ص ( ٨١ ) ، ومعجم الاخطاء الشائعة - ص ( ١٧٦ ) ونظرات في اخطاء المنشئين - ص ٨٩ / ٢ .
- ( ٧٩ ) تنظر مادة [ ع ل ن ] في هذه المعاجم .
- ( ٨٠ ) تنظر مادة [ ع ل ن ] في « اللسان » و « التاج » .
- ( ٨١ ) نوح / ٩ .
- ( ٨٢ ) ينظر صحيح مسلم ( القاهرة ١٣٧٧ هـ ) ج ١ / ق ١ ص ١٤٨ . ويلاحظ الهامش الرابع في الصفحة المذكورة .
- ( ٨٣ ) تذكرة الكاتب - ص ( ٧٤ ) .
- ( ٨٤ ) الكتابة الصحيحة - ص ( ٣٦١ ) .
- ( ٨٥ ) نظرات في اخطاء المنشئين - ٧٨ / ٣ .
- ( ٨٦ ) مادة [ ع ز و ] في المعجم الوسيط .
- ( ٨٧ ) معجم الاخطاء الشائعة : ص ( ٢٤٥ - ٢٤٦ ) .
- ( ٨٨ ) ( ٨٩ ) ( ٩٠ ) : نفسه : ص ( ٢٤٦ ) .
- ( ٩١ ) نفسه : ص ( ٣٢٤ ) .
- ( ٩٢ ) مادة [ ن س ب ] في « اساس البلاغة » .
- ( ٩٣ ) سنن ابي داود : تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ( بيروت - د . ت ) - ٢٩٧ / ٤ .
- ( ٩٤ ) سنن النسائي - ١٣٤ / ٧ .
- ( ٩٥ ) مسند الامام احمد بن حنبل ( القاهرة ١٣١٣ هـ ) - ١٢٨ / ٥ .
- ( ٩٦ ) مادة [ ن س ب ] في « اللسان » و « التاج » .
- ( ٩٧ ) مادة [ ن س ب ] في « التاج » .
- ( ٩٨ ) ( ٩٩ ) مادة [ ن س ب ] في المعجم الوسيط .
- ( ١٠٠ ) مسند الامام احمد بن حنبل - ١٣٤ / ٥ .
- ( ١٠١ ) نفسه - ٤٢١ / ٥ .
- ( ١٠٢ ) صحيح مسلم - ج ١ / ق ١ ص ٣٢١ .
- ( ١٠٣ ) مسند الامام احمد بن حنبل - ٤٢٥ / ٢ .
- ( ١٠٤ ) ( ١٠٥ ) : معجم الاخطاء الشائعة - ص ( ٢٤٦ ) .
- ( ١٠٦ ) المنصف ( شرح تصريف المازني ) : ابن جني تحقيق ابراهيم مصطفى وعبدالله امين ( القاهرة ١٣٧٣ هـ - ١٣٧٩ هـ / ١٩٥٤ - ١٩٦٠ م ) ٣ / ١ .
- ( ١٠٧ ) معجم الاخطاء الشائعة - ص ( ٢٤٥ ) .



## صدر وفيراً من دار الشؤون الثقافية العامة

